لأول مرة في العالم العربي ينظم مشروع رقيب بعثة مراقبة قائمة على مبادئ إحصائية أثناء انتخابات مجلس الشعب القادمة

البيان الثاني
28 نوفمبر 2011، 06:00 مساء

مشروع رقيب: طوابير طويلة وممارسات غير متسقة من قبل مسئولي اللجنة القضائية العليا للانتخابات
نسبة كبيرة من المراقبين المعتمدين تعرضوا للمنع من دخول اللجان الانتخابية أو الطرد منها

في اليوم الأول من الجولة الأولى لانتخابات مجلس الشعب، نشر مشروع رقيب 413 مراقب مدني غير حزبي في المحافظات التسعة التي تجري بها الانتخابات. تم توزيع مراقبي مشروع رقيب على عينة عشوائية وتمثيلية من اللجان الانتخابية المختارة طبقًا لقواعد إحصائية. يعمل المراقبون حاليًا على إرسال تقارير المراقبة عبر رسائل نصية لمركز البيانات الرئيسي في القاهرة.

استمر المراقبون التابعون لمشروع رقيب في الإبلاغ عن طوابير طويلة في الكثير من اللجان الانتخابية مع حلول الفترة المسائية. بالرغم من بطء عملية التصويت، فقد سارت على نحو اتسم بالهدوء دون وقوع مشكلات جسيمة. يثني مشروع رقيب على ما اتسم به الناخبون من صبر ويقدر إعلان اللجنة القضائية العليا عن مد عملية التصويت حتى التاسعة مساء اليوم. على اللجنة القضائية العليا للانتخابات التأكد من تعريف القضاة المشرفين بمد عملية التصويت لضمان عدم حرمان أي من الناخبين من حقوقهم.

وقد تم الإبلاغ عن بعض حالات العنف والإرهاب القليلة نسبيًا، بالرغم من كونها حوادث متفرقة، على مستوى البلاد. بيد إنه يبقي توجهان يعرقلان العملية:

- بالرغم من حصول مراقبي مشروع رقيب على تصاريح، فقد استمروا في التعرض للطرد من اللجان الانتخابية على مستوى البلاد، حيث تم طرد 19% من مراقبي مشروع رقيب أو منعهم من دخول اللجان الانتخابية منذ بداية اليوم. كما تم الاعتداء بالضرب على اثنين من مراقبي مشروع رقيب أثناء طردهما من اللجان الانتخابية.
- استمر مراقبو مشروع رقيب في الإبلاغ عن قيام ممثلو ومؤيدو حزب الحرية والعدالة وغيره من مختلف الأحزاب الإسلامية بالدعاية الانتخابية داخل حرم اللجان الانتخابية.

يكرر مشروع رقيب مطابلته للجنة العليا للانتخابات والسادة القضاة رؤساء اللجان للتأكد من دخول المراقبين المعتمدين من اللجنة القضائية العليا للانتخابات إلى اللجان الانتخابية بما يتفق وميثاق الشرف والمعايير الدولية للانتخابات والإجراءات الصادرة عن اللجنة القضائية العليا للانتخابات ذاتها. وعلاوة على ذلك، يحث مشروع رقيب جميع الأحزاب السياسية على الامتناع عن الدعاية الانتخابية كما وفقًا لأحكام القانون المصري. كما يطالب مشروع رقيب المشرفين القضائيين واللجنة العليا للانتخابات باستغلال ما لديهم من سلطات لمنع الدعاية داخل مراكز الإقتراع.

واستمر مراقبو مشروع رقيب في الإبلاغ عن الممارسات غير المتسقة للمشرفين القضائيين ومسئولي اللجان الانتخابية التي تسبب فيها افتقار الإجراءت الصادرة عن اللجنة القضائية العليا للانتخابات للوضوح. وقد لاحظ المراقبون التالي:

- تغير ترتيب مرشحين على أوراق التصويت
- إصدار أوراق تصويت غير مختومة
- السماح لأفراد غير مصرح لهم بمساعدة الناخبين في البحث عن أسمائهم على القوائم أو شرح إجراءات التصويت، أو كليهما، مما يؤثر على اختيارات الناخبين.
- دمج لجنتين انتخابيتين لإنشاء لجنة انتخابية واحدة، وفي مثل هذه الحالات، استخدم الناخبون المدرجون على قائمتين تابعتين للجنتين مختلفتين صندوق انتخابي واحد للإدلاء بأصواتهم.

مؤشرات نوعية:

بناء على البيانات التي تم جمعها من 86% من المراقبين الذين أرسلوا تقاريرهم حول فتح اللجان الانتخابية وتجهيزها، وجد مشروع رقيب أن التالي قد وقع في اللجان التي يتواجد بها مراقبو مشروع رقيب:

- عرض مسئولو اللجان الانتخابية صناديق انتخابية فارغة في 99% من اللجان الانتخابية قبل بدء التصويت.
- عد مسئولو اللجان الانتخابية أوراق التصويت في 86% من اللجان الانتخابية قبل بدء التصويت.
- في 75% من اللجان الانتخابية، اتضح أن عدد أوراق التصويت غير كاف لعدد الناخبين المدرجين على قوائم الناخبين. في 22% من اللجان الانتخابية، لم يتمكن المراقبون من التحقق إذا كان السبب في عدم كفاية عدد أوراق التصويت هو عدم قيام مسئولو اللجان الانتخابية بعدهم أم عدم تعريف المراقبين بعدد الناخبين المدرجين على قوائم الناخبين.
- قيام مسئولو اللجان الانتخابية بغلق الصناديق الانتخابية باستخدام أقفال أو شمع أحمر في 91% من اللجان الانتخابية قبل بدء التصويت.
- توافر الحبر الفسفوري في 96% من اللجان الانتخابية.
- تواجد مسئولو الأمن في 23% من اللجان الانتخابية، وهو ما يعتبر خرقًا للقانون.
- اعتبار ما لا يزيد عن 30% من اللجان الانتخابية مناسبة للمعاقين.

ويبلغ المعدل المتوسط لحضور مندوبو الأحزاب أو المرشحين 2 إلى 3 مندوبين في اللجنة الواحدة.

الانتهاكات الخطيرة

بالرغم من قلة أحداث العنف والإرهاب نسبيًا، فبداية من الساعة 6:00 مساء أبلغ مراقبو مشروع رقيب عن وقوع عدد من الانتهاكات الخطيرة:

- ثمانية أحداث عنف أو إرهاب أو كليهما تتضمن:
  - في الأسكندرية، اشتبك مؤيدو حزب النور مع مؤيدين للكتلة المصرية أمام أحد مراكز الاقتراع. تم استعادة النظام بعد تدخل القوات المسلحة.
  - في أسيوط، لم تتم إضافة أحد المرشحين على أوراق التصويت مما تسبب في قيام مؤيديه بالإعتداء على الناخبين في أحد مراكز الاقتراع، وهو ما تسبب في غلق إحدى اللجان الانتخابية بالقوة لمدة ساعة، وقد تم إعادة فتحها بعد قيام القوات المسلحة باستعادة النظام.
  - في القاهرة، تعدى مؤيد لحزب النور على أحد رؤساء اللجان الانتخابية بعد قيام رئيس اللجنة بطرده.
- 26 حالة تواجد لمواد دعائية لأحزاب سياسية أو مرشحين داخل حرم اللجان الانتخابية.
- 18 واقعة مؤكدة استخدم فيها ممثلون لأحزاب سياسية شعارات دينية للتأثير علي الناخبين.
- 8 وقائع تعرض فيها مندوبو مرشحين وأحزاب للطرد من اللجان الانتخابية.
- 5 وقائع تحرش جنسي بناخبات.
- واقعتا قطع طريق على يد مؤيدي أحزاب سياسية.

ومرة أخرى، يثني مشروع رقيب على الناخبين المصريين لخروجهم بأعداد كبيرة للمشاركة في العملية الانتخابية، بالرغم من الوضع السياسي غير المستقر والوضع الأمني المتأزم. ونتمنى مشاركة جميع الأحزاب السياسية والمتنافسين والمواطنين على نحو يتسم بالهدوء والإحساس بالمسئولية حتى غلق اللجان.

وأخيرًا، يكرر مشروع رقيب مطالبته للجنة القضائية العليا للانتخابات بالسماح للمراقبين المعتمدين ومندوبي المرشحين والأحزاب بالقيام بواجباتهم بما يتفق مع القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يحث مشروع رقيب اللجنة القضائية العليا للانتخابات على ضمان السماح لمسئولي الأمن بالدخول إلى اللجان الانتخابية بشكل مؤقت فقط لاستعادة النظام بما يتفق مع القانون.

للمزيد من المعلومات حول مشروع رقيب، يرجى زيارة موقعنا الإليكتروني: www.rakeeb.net *ولمعرفة التطورات، تابعوا مشروع رقيب على الفيس بوك (*Project Rakeeb*) وعلى تويتر (*RakeebEG*)- للمزيد من الأسئلة، يرجى الاتصال بـ: شريف علاء عبر01007434708 أو* s.abdulazim@mosharka.org *أو رابحة فتحي عبر 0165524255 أو* eaddla2004@hotmail.com